

فانقسم الوراثة الي اثنين **خطا** **القسمه** **التبئين**

اقول اذا مات انسان وخلف وورثة فيهم خنثى  
مشكل بين الاشكال اي ظاهر الاشكال فيعامل  
هو من مع الورثة باخذ الامرين من ذكورة  
الخنثى وانثوته فيعطي لكل واحد الاقل المتفق  
عملا باليقين ويوقف الباقي الي اتضاح حال المشكل  
فيعمل بحسبه او الي ان يصطحا فلو مات عن  
ابن وولد خنثى مشكل فتقدر ذكورة الخنثى  
يكون المال بينه وبين الابن بالسويت لكل واحد  
نصف المال وبتقدير انثوته يكون للخنثى الثلث  
وللابن الثلثان فيقدر الخنثى انثى في حق نفسه  
فياخذ الثلث فقط ويقدر ذكره في حق الابن  
فياخذ الابن النصف لانه المتيقن ويوقف  
السدس الباقي بينهما حتى يتضح حال المشكل  
او يصطحا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم  
يختلف نصيب الخنثى او لم يختلف نصيب غيره  
ممن معه من الورثة انه يعطى نصيبه كاملا

لا اله الا الله

لانه الاقل فلو خلف اخا شقيقا وولدا خنثى كان له  
السدس فرضا لانه لا يختلف بذكورته وانثوته وللشقيق  
الباقي وكو خلف بنتا وولدا بويين وولدا خنثى مشكلا  
فلنبت لنصف فرضا وللخنثى الباقي تعصبا لانه  
اما عصبه بنفسه او عصبه مع غيره فلو خلف  
زوجة واثما وولدا خنثى مشكلا وابنا اخر  
فللزوجة الثمن وللأم السدس لان فرضهما  
لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بانثوته وللخنثى  
ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس  
الباقي بينهما فسياتته ذكورته تصح من ثمانية  
واربعين ومسياتته انثوته تصح من اثنين  
وسبعين والجامعة لهما مائة واربعه والاب  
لتوافقهما بثلث الثمن للزوجة منها ثمانية عشر  
وللام اربعة وعشرون وللخنثى بتقدير  
انثوته اربعة وثلاثون وللابن احد وخمسون  
بتقدير ذكورة الخنثى والموقوف بينهما اربعة عشر  
وفهم من كلام الناظم ايضا انه لو كان الخنثى